المطلب الرابع: مخرجات السياسة

حينما نتكلم عن المخرجات، فإنّ هذا المصطلح لا يعتبر من السهولة بمكان التحدث عنه، وذلك لأنّ مسألة المخرجات تعني مدى قوة النظام السياسي على استيعاب مختلف المطالب الشعبية هذا من جهة ومن جهة اخرى مدى قدرته على التعامل وتحليل باقي المطالب الغير قابلة للتحقيق نظرا لعدم توفر الامكانيات أو عدم ملائمة التوقيت، أو وجود موانع قانونية تمنع ذلك، كل هذا يتم تحليله وأخذه بعين الاعتبار عند أي تحليل أو رسم للسياسة العامة للدولة.

يرى أنصار المدخل النظمي بانّ المخرجات هي مجموع النتائج التي تصدر عن المدخلات والمطالب التي تم إيداعها على مستوى النظام السياسي، هذه المخرجات التي تتمثل في مجموعة القرارات والسياسات والاستراتيجيات التي طالبت بها جموع الجماهير التي كانت السبب في الغالب لدخولها الى العلبة السوداء.[1]

كذلك حينما تتحدث نظرية الأنساق والنظم لديفيد إيستون عن المخرجات، فإنها لا تنفك عن الارتباط الوثيق بالمدخلات، تلك المدخلات التي تعتبر الفحم او الحطب الذي يعمل على تشغيل القاطرة، وبالتالي فإنّ المدخلات امر لازم للوصول الى المخرجات، قد نرجع الى الوراء لنوضح هذا الكلام بمثال: لقد كانت احتياجات المجتمعات القديمة بسيطة وفي الكثير من الاحيان يستطيع الفرد لوحده ان يلبيها، فهو يزرع قطعة الارض ليأكل ويجلب الماء من الينابع أو الأنهار و الوديان ليشرب، ويلبس جلود الحيوانات التي يربيها أو يصطادها، وبالتالي في ظل وجود مواطنين من هذا النوع، فالحكومة لا مهمة لها إلاّ توفير الأمن وجمع الضريبة من هؤلاء المواطنين، ولكن حينما حدث الانفجار السكاني واتسعت رقعة الدولة، وأصبحت قضايا كقضية الأمن الغذائي مسألة متعلقة بالأمن القومي للدولة، أصبح الغذاء مطلبا أساسيا من المواطن، وهكذا بالنسبة للمجال الصحي الذي اصبح فيه توفير الدواء

[1] ـ عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام، مرجع سابق، ص 190.

مهمة اخرى من مهام الدولة، كل هذا وغيره فرض على الدولة أن تلبي كل تلك المطالب المتزايدة، أين أصبح المواطن يطالب بالسكن والعمل والضمان الاجتماعي ، والانترنت، والسياحة ...الخ.[2]

[2] ـ كذلك انظر عامر مصبح، المنهجية